

الوجود فيهما واحد والاشتقاقات في موجوده ببقية الوجود في ذاتها فإذلة فيه من حيث التسبب فيطلق
عليهما المعنوي وان قلنا ان الاشتقاقات ما شئت راجعة الوجود وانما الوجود هو الشخص بفتح الخاء
فاظهر وان قلنا ان الاشتقاقات موجودة بالذات كما راعه بعضهم فلا محل في إطلاق الاشتراك المعنوي
او يكفي فيه اولى مشاركة وهذا المشاركة في الاغلب حاصلة فمن نفي الاشتراك هنا قلنا خطأ القول

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد واله الطاهرين اصابع فيقول العبد المسكين احمد بن محمد
الدين الاحصاني انه قد انتهى الى السبل العفيف والسبل المنيف السبل شريف ابن الطاهر الفاضل الخرمي
السيد جابر احسن الله اليه واكثر رتبة لديه مسلكا نقلت اليه قد تصقت على الافكار وتنفعت
على اولى الابصار طلب من محبة الجواب عنها لانه من مهمات الدين وسركه من ان كان اليقين فكبت
ما منع على لبال المشوش بالحل والارحال وذكرت ما يتفرع عليها من السؤال بشهادة الحال
تيمم اللقال وصلى الله على الفضال لينا في الجواب بقينا لاولى الالباب وهي ما حجة المكلفين الى عصمة
المعصوم عا ويتفرع عليه انه ان كانت الحجة الى ذلك لا من من الخطاء في التبليغ الى المكلفين لم يعبدوا
ربهم باليقين لانه لا يعبد بالشك والتهمين لانه اذا كن عبادته بالصرف وقيل على صرف لزم علم
جواز خلواتي ما في كل ان من المعصوم ظاهر يتلقون عنه التواهي والامر لان ذلك لطف في
الكليف ورافة عند التعريف ولزم عدم جواز الاخذ من غير المعصوم للعلّة المذكورة وهذا خلاف
الواقع في هذا ان ما في وقوع ذلك مع اعتقاده انه لا يخلو بالحب في الحكمة دليل على علم احتياجه
الى تصديق العصمة وثبوت ذلك دليل على جواز الخطاء والغفلة على الوسايط بين الله وبين خلقه المستسلم
لهذه بنيان مثبتها وتخرج ان كان مدعيها الجواب اعلم ان جواب هذه المسئلة المشككة مع جميع ما
يتفرع عليها يتوقف على تقديم اشارة الكلمات ينكشف بها لاولى الالباب صريح الجواب فاقول
ومن ادلك الهام الصواب واليه المرجع والمآب اعلم ان الله سبحانه لما كان كلمته يقر في بيته وبين
خلق وفيه تمليد لما سواه كان لا يعلم كيف هو في سر ولا علانية الا بما دل على ذاته بذاته ولا
يعرفه احد الا بما تعرف به اليه فهو الدليل والملاول عليه وكل ما وصلت اليه الافهام وصامت حوله
الا وهام فهو مثلها مودد اليها وحيث احب من عبادته ان يعرفه وطلب منهم ان يعبدوا تافهلا

للرجمة واسباغ النعمة وكانوا لا يعرفون ما يليق بعجلاله وانما يعرفون ما يليق بهم وجب في الحكمة ان
 يبعث اليهم روضا خفية من اموره وان يلبسهم قلوبا من بشرية لهم ليحاشهم ويؤانسهم بظواهره كاملا
 قوتيا في باطنه يقد على التلقى والتعريف الالهى فاما قوتيا في ظاهره يقد على ترجمة التعريف بلسانهم
 قال نعم ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا وقال تعالى وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومهم ليتبين لهم
 والمراد بوجوب ذلك في الحكمة وجوبه في عالم الامكان والحدوث ومعناه انه لا يجرى الامكان الا
 على مقتضى الحكمة ولا يخرج الموجود الخاص في كل رتبة من تطوراتها الا بينا مشروعا على وجه في البيان
 في كل رتبة بحسبها فباطن حقيق ظاهرا بسيماها وناظر استعلن برهانه وحيث كان ذلك التعريف الذي
 هو مبدأ التكليف سببا وسببلا بين مختلفين في كل جهة من كل جهة لما اوصالك ان الوجوب جلا في
 الحدوث ولا يزيد ان يعكس في جهة اذ لا صلة له فان الحارة تعرف بالبرودة والطوبة تعرف
 باليبوسة على انه لو كان كذلك لم يكن عنه شيء منه بل يزيد انها ليست كذلك اذ لا تد له فيكون في قوة وغناه
 مشاركا في ذاته وصفاته وافعاله مماثلة سبحانه وتعالى في القوة عما يصفون ولما كان التي جان ^{الكل}
 بين المختلفين موافقا لجهة العليا للتكليف ومبدئه وتلقية وجهة التسليم للتبليغ والتعريف وكان ذلك
 التكليف على ما هم عليه ومن كونه في المشية فخرى هناك بدخولهم على ما لا يعرفونه من انفسهم هنا
 لانه في الحقيقة شارة على من لا يعرفه الا بما وصف لهم نفسه على لسان التي جان وجب في الحكمة ان
 تعقب عصمة التي جان في التبليغ اذ لو كان عليه الخطا كان ان يكون فيما يبلغ غير ما امر به وهو غير ما امر
 منهم فلا يجب قبول شيء من قوله لانه اذا جان في سلة جان في اخرى فاما ان يان من ذلك قول البراهمة او
 يرتفع التكليف اذ لا فرق في علمهم وبينه وقد ثبت بطلان مذهب البراهمة وثبت بقاء التكليف
 وبه دار الفلك فثبت الحاجة الى عصمة التي جان عن الله تعالى ثم لما كان مقتضى القدر والقضاء
 لاهيتين الجاريتين على مقتضى الحكمة في ايجاد الموجودات عدم بقاء هذه التي جان الى انقضاء التكليف
 بسبب يطول ببيان الكلام فكانت الارام والنوام المتعلقةان بافعال المكلفين غير محصورة لكن
 لتعدد الحوادث والوقائع مادام التكليف باقيا وجب في الحكمة ان يكون لها حافظ من التغيير والتبدل
 والتلف لسهوا ولسان او جهل او موت او غير ذلك ومن كان كذلك وجب ان يعقب فيه ما يعقب في التي
 من الحفظ والفهم وقوة الباطن وفي الفعل والتلقى عنه لانه ياخذ عنه بالجملة التي اخذ بها عن الله تعالى وقوة
 الظاهرة في الالوهية لئلا من من الخطا والاطل بالواجب كما ذكر في التي جان وذلك لان التي جان لما وجب

عليه ان يلقها الى الحافظ لئلا يضيع من في الاصلاب والارحام ويرفع التكليف وكانت لا تخص بالعدل
ولا يضبط احد وجب عليه ان يلقها اصولا وقواعد كما القيت اليه كل في جوامع الحكم الى الحافظ وقد فعل
ولهذا قال الحافظ لما سئل قال او غير اليه حين نجاه عذرا قال عفى الغياب من العلم ينفتح لي من كل
باب الغياب وكل ما اشتمل عليه الجفر والحجامة والغايي والموجود وغير ذلك مما كتبه عنه باملائه وكلها
اصول وضوابط تنطبق على افراد من المسائل لا تتكاد تفنقها واحدا منها من احكام غيوب الضوابط
والكليات على طبق الواقع لا يمكن الا بتلك القوة الالهية مع العصمة والاجاز عليه التغيير والتبديل
فلا يكون حافظا ولا يبي الا فضل عنه كما من في التي جان حقا بحرف لان تفصيل تلك الجمل على طبق مراد الله
الذي هو حكم الله في نفس الامر في وسع البشر ليستغنى عن الكشف الرباني الملائم للعصمة وهكذا حكم
كل مستوفظ بعد سقوط هذه سنة الله التي قد ضلت في عباده ولي تمل لسنة الله تبدلوا ولي تمل لسنة
الله تحريك وفيما رواه ابو ليث الوائلي عن النبي في غزوة اوطاس قال لئن كنت سن من كان قبلكم
الفضل بالفضل حتى لو سلوا اجر نبي لسلكتموه الحديث وكانت الانبياء مع او صيانتهم على هذه السن منذ
اصط الله ادم الى زمن نبينا فان كان كذلك حق امر الله ان يحج عن نفسه يجزيه على ذلك السن فقال
قل ما كنت بدعا من الرسل فكانت امة الله على عباده قائمة من العقول والاسل قبل الخلق ومع الخلق
وبعد الخلق اذ في كل خلق وقت لا يخ العالم من غوث هو محل نظر الله من العالم وهو السقوط المشار اليه
واما في هذا الزمان فانما تقوم تشوطة العصمة في كل واحد من العلماء الذين هم وسائط بين الرعية والرب
كما اشار اليه تعاقوله وجعلنا بينهم وبين القرى التي باركنا فيها قرى ظاهرة والقري الظاهرة هم العلماء
على احوالنا ويلين لانهم لا يادفهم التلوي عن الله وتفصيل الجمل على طبق مراد الله في نفس الامر كما في
التي جان والحافظ وانما ياد منهم نقل ما فصل لهم وحمل ما وصل اليهم فاعنى وجود العصمة في المتبوع
والاصل عن وجودها في التابع والفرع فان ذلك انما هو محفوظا مفصلا عند المتبوع لا يضر بتجزي
خطا التابع لانه اذا اخطا احد لم يخطا غيري فلم يخرج عن مستقرة نعم بشرط حصول اثنائها في المجموع قال
لا تزال طائفة من امتي على الحق حتى تقوم الساعة كما يشترط حصولها السقوط لائقه والاصل في ذلك
اعنى الاكفاء بالتكليف المنقول المفصل من دون اعتبار العصمة في هذا الماملة وان كان مفصلا وفرة
الا انما بالموارد المستوفظ من الجملة الجامعة بينهما وهي الجملة البشرية التي قلنا انها جملة الملائكة والانس
لانهم يعرفون احكامها بخلاف الجملة العليا من المستوفظ التي لا يعرفون احكامها فان شرط قبول التكليف

خبر

بما لا يعرفون وجود العصمة ليلتزموا باحكامها فلما افترنا اشتربنا وجود العصمة فالتقى من جهة الوحي
لللا يجوز عليه تلقى ما لا يفهم وما لا يراد منه وفي الاداء والتبليغ لللا يجوز عليه تبليغ ما لا يراد منه
من تفصيل تلك الحمل الا لا يعرف تفصيلها غنى في غير الموارد ولم يترط ذلك في تلقى ما فصلها
وحفظ اصله على ان الدليل القاطع قد قام على وجود المستحفظ في هذا ان ما قلنا ان العالم لا يجوز
ان يخلو عن قطب وغوث هو محل نظر ان الله من العالم والاخبار المتواترة معانيد لك وان كان مستترا
بعينه عنهم فان نوره وجودهم في قلوبهم ولقد ورد في الاثر المعبر انهم ينفقون في غيبته بوجه كما
ينتفع الناس بنور الشمس اذا غابتها السحاب يعني انه في غيبته كالشمس اذا غابتها السحاب فان
النهار موجود لوجود ضيائها ولو لم تكن موجودة لم ير جل ضياء النهار عادة فعلم هذا لم يستغنى عن
العصمة اما بعينها وضياءها كما في الترحيل والمستحفظ واما بضياءها كما في العلماء الاخذين عنه ولو
فقدت اصلا فقد الادراك المجوى لعدم التواصلا ومن لم يجعل الله له نورا فانه من نورته وكتب العبد
المسكين احمد بن زين الدين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين

م م م م م
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ لَسْتَعِينُ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ وَبَعْدَ فَيَقُولُ الْعَبْدُ الْمُسْكِينُ أَحْمَدُ بْنُ زَيْنٍ
الدِّينِ الْأَصْبَاحِيِّ أَنَّهُ قَدْ وَرَدَتْ عَلَى مَسَائِلَ جَلِيلَةٍ بِمُحَاسِنَةٍ جَمِيلَةٍ مِنَ الشَّيْخِ الْأَوَّلِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ
ابْنِ شَيْخِ صَالِحِ بْنِ سَالِمٍ طَوَّقَ تَدْلَ عَلَى كَثْرَةِ ضَرْفِهِ وَدَقَّةِ فِكْرِهِ طَلَبَ مِنْ جَوَابِهَا وَكَشَفَ حُجَابِهَا وَبَعَثَ فِيهَا
لَهْرَتَهُ بِالْإِقْبَالِ عَلَيْهَا وَالتَّوَجُّهِ إِلَيْهَا وَلَكِنْ جَاءَتْ فِي حَالِ شِدَّةِ التَّوَلُّالِ وَتَفَقُّرِ الْأَحْوَالِ وَلَسْتُ
أَبَالُ إِلَّا أَنْيَ مَا أَوْجِبَتْ عَلَى نَفْسِي اجَابَتُهُ جَمْعَتَ بَيْنَ الْحَقِيقَيْنِ وَتَوَسَّطَتْ بَيْنَ الْحَالَيْنِ أَوْ لَا لِيَقُطَّ
بِالْمَعْسُورِ أَلَيْسَ وَفَعَلْنَا كِتَابَهُ مَتْنًا وَجَوَابِي شَرْحًا كَمَا عَادَتِي لِيُخَفِّضَ كُلَّ شَيْءٍ مِنْهَا حَقَّ مِنَ الْجَوَابِ
لَا أَنَّهُ أَجَلُ لِلصَّوَابِ قَالَ أَحْسَنُ اللَّهُ أَحْوَالَهُ وَبَلَّغَهُ أَمَالَهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ
الْعَالَمِيِّ كَمَا أَمَرَ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ دَائِمًا عَلَى هَذِهِ الْبَشَرِ وَحُكَّامِ يَوْمِ الْحِشْرِ أَمَّا بَعْدُ فَسَلَامٌ
اللَّهُ يَتَقَالَى عَلَى عَيْنِ الْأَخْوَانِ وَنَعْمَ الْحَوْلَى الْجَسَامُ فِي هَذَا أَنْ مَلَأَ أَعْلَمَ أَمَلُكَ اللَّهُ بِنِعْمِهِ وَأَفَامُنَا عَلَيْهِ
بِكَ مِنْ كَرَمِهِ أَنِّي كُنْتُ كَثِيرًا عَلَى اللَّقَا وَلَقَدْ حَالَ بَيْنِي وَبَيْنَ ذَلِكَ الشَّقَا وَلَا أَزَالُ الْقَسَمَ مِنْ
اللَّهُ مَدَّةَ الْبَقَاءِ وَقَدْ ضَاقَ بِبَعْضِ الْمَسَائِلِ صَدْرِي وَقَصُرَ دُونَهَا فِكْرِي وَبَقِيَتْ مَقْوِيَّتِي فِي أَمْرِي وَلَمْ

